

للمروى عنه قال العراقي والمروى ايمن لانه
لا يثبت له فيصير بعض روايته مجهولاً ولا يثبت
الحال في كراهته هذا النوع باختلاف الاهد
الحامل عليه فثم اذا كان الحامل على
الوصف بما ذكره ضعف ذلك المروي عنه
فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء
لثمنه الحيانه والفس و ذلك حرامها
وفيما مر حيث لم يكن المروي عنه ثقة
عند المدلس وقد يكون الحامل على ذلك
كون المروي عنه اصغر من المدلس
او ابر لكن ليسير او كثير لكن تاخر
حتى

حتى شاركه في الاخذ عنه من هو دون ذلك
وقد يكون الحامل على ذلك ابرام كثر
الشيوخ بان يروى عن الشيخ الواحد
في مواضع بصفه وفي اخرى باخر
انه عين وقد كان الخطيب الجايد لك في
مضايفه قال العراقي ولم يذكر بن الصلاح
حكم من عرف بتدليس الشيوخ وقد جزم
بن الصباغ في العدة بان من تعاد ذلك
لكون من مروى عنه غير ثقة عند الناس
فاراد ان يغير اسمه ليقبلوا خبره يجب
لا يقبل خبره وان اعتقه هو انه ثقة